مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

مراوحة النزوح السوري تراكم الأعباء وزير المهجّرين: نحتاج إلى قرار جري

على الرغم من التطورات الدراماتيكية التي دخلت في خضمها المنطقة، جراء الحرب على غزة وتداعياتها المباشرة على لبنان، بقي ملف النزوح السوري ضاغطا على لبنان، نتيجة الاعباء المتراكمة والتي تزداد يوميا، مع غياب المعالجات الجذرية الناجمة عن التعاطي الدولي المريب، والهادف الى توطين النازحين في البلدان التي نزحوا اليها، من خلال مشاريع تكرس بقاءهم

منذ اندلاع الحرب في سوريا في العام 2011، كان لبنان اول دولة واجهت تحدي نزوح اعداد كبيرة من السوريين اليه، وتعاطى مع دخولهم بخلفيات الاخوة والانسانية، على امل عودتهم القريبة الى وطنهم. وبينما كانت النيات اللبنانية ايجابية وتستند الى بديهية عدم تحولهم الى مشكلة كون عودة الاستقرار الى معظم الربوع السورية يعني تلقائيا قفل هذا الملف الانساني، كان ما يسمى بـ "المجتمع الدولي" ومعه الامم المتحدة يعمل على خطة لم تكن في حسبان الدولة اللبنانية، فعمد الى تمويل ملف النازحين من خلال المنظمات التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبدأت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) باستقبال طلبات تسجيل للنازحين السوريين، في ظل عدم وجود سياسة موحدة وواضحة من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة للتعاطي مع هذا الملف الذي تبين انه سيتحول الى قنبلة ديموغرافية تغير من توازنات التركيبة اللبنانية.

ففي العام 2015 كلفت الحكومة المديرية العامة للامن العام ابلاغ (UNHCR) بوقف عمليات تسجيل النازحين السوريين، لأن النازحين الجدد منهم لم يغادروا بلدهم بسبب الاوضاع الامنية نتيجة الاوضاع الاقتصادية، والفرار من خدمة الاحتياط، ولعلمهم بالمساعدات الانسانية والاجتماعية والصحية والتربوية التي تقدمها المنظمات والجمعيات، الا ان (UNHCR) لم تتقيد بالقرار، واستمرت في استقبال طلبات نازحين جدد من دون مشاركة هذه المعلومات مع الحكومة اللبنانية. في 15 نيسان 2019 صدر قرار من المجلس الاعلى للدفاع بتفويض الامن العام ترحيل كل سوري يدخل الى لبنان بطريقة غير شرعية، استتبعه قرار تنفيذي من الامن العام في تاريخ 13 ايار 2019. ومع صدور قانون قيصر ووضعه حيز التنفيذ في حزيران 2020، تدهورت الاوضاع الاقتصادية في سوريا بشكل دراماتيكي، مما ادى الى موجة جديدة من النزوح السوري في اتجاه لبنان، من خلال التسلل عبر الحدود اللبنانية - السورية التي يبلغ طولها حوالى387 كلم من العريضة شمالا، مرورا بوادي خالد والهرمل وجرودها والقاع ومشاريعها وعرسال والجرود الشرقية والمصنع حتى سفوح جبل الشيخ جنوبا.

على طول هذه الحدود، ينشر الجيش اربعة افواج حدود برية ووحدات من فوج تدخل يقارب الخمسة الاف عنصر يتوزعون على 108 مراكز بينها 38 برج مراقبة مجهزة بكاميرات حديثة. تنفذ الوحدات المنتشرة على الحدود عشرات الدوريات يوميا على مدار الاربع والعشرين ساعة، وتقيم عشرات نقاط المراقبة الدائمة وكمائن ليلية في الاودية والاماكن التي يصعب مراقبتها بالكاميرات، اضافة الى 25 حاجزا ثابتا على الطرقات الاساسية والفرعية الحدودية لتفتيش الاشخاص والاليات ومنع التهريب.

وتنفيذا لقرار سابق صدر عن المجلس الاعلى للدفاع، يقوم الجيش بتوقيف السوريين الداخلين خلسة على الحدود ويراجع المديرية العامة للامن العام لتسليمه هؤلاء كونه المكلف بترحيلهم. ولأن لا اماكن شاغرة في السجون والنظارات او لرفض الجانب السوري تسلمهم، يقوم الجيش بمراجعة القضاء المختص الذي يعطي اشارة بترحيلهم، فيقوم الجيش باعادتهم الى الجانب الاخر من الحدود. وينفذ الجيش هذا الانتشار وهذه التدابير في ظل اوضاع مادية ولوجستية صعبة في العديد والمحروقات والاليات، كما في اوضاع اجتماعية صعبة يمر بها العسكريون كما جميع الاجهزة الامنية، اضافة الى طبيعة ارض حدودية صعبة جدا من حيث المناخ الحار جدا صيفا والقارس شتاء ومن حيث الوصول الى المراكز العسكرية في الجرود على طرقات ترابية صعبة، بحيث يضطر الجيش شتاء الى نقل تغذية العسكريين وحاجاتهم في الطوافات.

اضافة الى كل ذلك، يحتاج الجيش الى عديد كبير من العسكريين للتعامل مع الموقوفين السوريين على الحدود عند التوقيف والاحتجاز والترحيل. ناهيك بالمخاطر التي يتعرض لها العسكريون خلال توقيف المهربين بحيث يحصل احيانا تبادل لاطلاق النار، كما يلجأ بعض المهربين الى اتخاذ المدنيين دروعا بشرية.

هذا الواقع الصعب، تمت مواكبته بسلسلة اجتماعات وزارية وامنية، وفي خلال اجتماع وزاري ترأسه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، عرض المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري "خطة استراتيجية بمحاور متعددة، تتضمن معالجة على المستويات: السياسي والاقتصادي والانساني والحوكمة"، شارحا التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها في حق النازحين لمنع تحولهم الى تهديد. واعتبر ان "الملف لا يمكن ان يحل الا بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في الداخل اولا، ومع الدولة السورية ومن ثم المجتمع الدولي، اذ لا يكفي فقط ان يستمر لبنان بالبكاء لعدم قدرته على تحمل تداعيات النزوح وحده". وبعد اخذ ورد، مع اصرار لبناني، تمكن الامن العام مؤخرا من الحصول على داتا النازحين المسجلين لدى (UNHCR). وتعكف المديرية

وزير المهجرين عصام شرف الدين.

بناء على توجيهات واشراف اللواء البيسري على عملية تدقيق ومطابقة وفرز بين ما حصلت عليه من داتا وبين ما في حوزتها ليبنى على الشيء مقتضاه.

على المستوى الوزاري، كان وزير المهجرين عصام شرف الدين ولا يزال من اشرس "المقاتلين" الذين تصدوا لمعالجة ملف النزوح السوري، وعمل بمثابرة لبدء المعالجة انطلاقا من الذهاب الى الجانب السوري للاتفاق على آلية وخطة تؤمنان العودة التدريجية للنازحين. فقد قام بزيارة سوريا اكثر من مرة، ولمس من حكومتها تجاوبا في معالجة هذا الملف لجهة اعادتهم الى قراهم ومدنهم، في ظل تعقيدات من قبل الغرب الذي "تحول اداة سلبية في الموضوع وله اهداف سياسية منها تدمير سوريا، لكنه لم ينجح امام ارادة الشعب السوري وقيادته"، والتي وجد لديها اهتماما كبيرا لما تم طرحه في زياراته من نقاط حول ملف النازحين. يومها تبلغ الوزير شرف الدين من وزير الادارة المحلية والبيئة السوري حسين مخلوف امكانية استقبال 180 الف نازح كمرحلة اولى، ومن ثم 15 الفا شهريا، مع تأكيد وجود مراكز ايواء تستوعبهم اضافة الى القرى المؤهلة للسكن، وان مَن يتم استيعابهم في هذه المراكز لا يقيمون فيها طويلا انما لايام بحيث يتم نقلهم

> **علينا تطبيق اتفاق 2003 المبرم بين مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة**

الى مناطقهم التي تنعم بالامن والاستقرار.

وقد تبين وجود نقاط جديدة تكملة لورقة العمل التي حملها الوزير شرف الدين هي: خدمة العلم، مكتومو القيد وحديثو الولادة، السجناء السوريون وامكانية استكمال محكوميتهم في سوريا. مع تأكيد على العودة الامنة، وانها تتم وفق لوائح حيث يتم تشكيل فريق عمل من وزارة الشؤون والادارة العامة للامن العام يدخل الى المخيمات وينظم استمارات ويتأكد من المعلومات بالتواصل مع سوريا مثلا اذا كان بيته آمنا، او ليس مطلوبا لخدمة العلم او للدولة، ومن ثم يتم وضعه في قائمة الاولويات ليعود الى بلاده عودة آمنة. وفق هذه الالية يستفيد لبنان من عدم توقيعه على "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين - تموز 1951"، وبالتالي فان لبنان له الحق في ان ينسق مع سوريا حول هذه الامور من دون العودة الى مفوضية شؤون اللاجئين الا اذا ارادت التدخل الايجابي.

كل هذه المعطيات تحدث عنها وزير المهجرين عصام شرف الدين الى "الامن العام"، مشيرا الى المستجدات التي يمكن ان يبنى عليها ايجابا، حاضرا ومستقبلا.

■ ما هي الخطوة التالية التي يجب ان تقوم بها الحكومة بعدما تسلمت المديرية العامة للامن العام داتا النازحين من مفوضية شؤون اللاجئين؟

□ من اهم الخطوات المطلوبة اليوم من الامن العام الذي لديه الداتا من المفوضية، ان يقوم بالتدقيق في سجلاته لمطابقة المعلومات الواردة له، وان يقوم بمسح ميداني لضبط التجاوزات لجهة شرعنة الاقامة لمن له الاحقية وفق المعطيات الخاصة للنازح، وتطبيق الاتفاق المبرم في العام 2003 بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية، كذلك الاستفادة من المعلومات الخاصة بمنطقة النزوح واسماء القرى الوافدين منها والصالحة بنيويا للعودة اليها.

■ لفت الاجماع اللبناني على وجوب معالجة ملف النزوح باعتباره صار خطرا على البنيان المجتمعي، هل الحكومة ستضع استراتيجيا موحدة للتعامل مع هذا الملف قابلة للتنفيذ؟

□ هذا الامر يتم البحث فيه على الرغم من الابطاء في اتخاذ القرارات داخل الحكومة، خصوصا بعد المحاولات التي قمنا بها في سوريا في اثناء لقائنا وزيري الداخلية والادارة المحلية، ووضعنا خطة جدية معهم وورقة تفاهم للعودة الامنة تستوجب استيعاب عدد كبير منهم ضمن خطة تهدف الى حفظ كرامة النازح وتأمين بيئة صالحة للاقامة والعمل، ليصبح عنصرا منتجا بدلا من الاتكال على المساعدات العينية. وحيث ان الضغوط التي تمارسها الدول المانحة بالدعم الخاص بالنازحين خلقت حوافز كبيرة لابقاء النازح السوري في لبنان للاستفادة منه لاحقا في برامج وغايات سياسية لا قدرة للبنان عليها. ◄

■ اعباء النزوح تتركز على ثلاث دول هي الاردن وتركيا ولبنان، لماذا هذا الاخير غير قادر على ان يتعامل مع هذا الملف كما تتعاطى الاردن وتركيا؟

□ هناك صراعات سياسية وتجاذبات تحكمت بهذا الملف منذ العام 2011 ولم نستطع الخروج منها حتى الان. ان حدود تركيا مع اوروبا جعل من وضع النازحين مادة للتهديد، اي بترحيلهم اليها، وبالتالي خضع الاتحاد الاوروبي الى ارضاء تركيا بتسديد المساعدات الى الدولة كبدل ابقائهم فيها .لبنان هو بلد محاصر ومعاقب في سبيل افقاره وتركيعه واخضاعه لشروط الدول الغربية المانحة، وهذا الحصار لا ينطبق على الاردن.

■ الا ترون ان الاستمرار في طريقة التعامل ذاتها مع ملف النزوح ستوصل لبنان الى المجهول؟

□ نعم هذا صحيح. نحن في حاجة الى قرار جريء من الحكومة اللبنانية وجميع الكتل النيابية، وان يكونوا على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم للتواصل مع الدولة السورية وتشكيل لجنة ثنائية واطلاق عملها، لاسيما ان لبنان لم يوقع على اتفاقية سنة 1951 الدولية ولا بروتوكول 1967. وبالتالي الانطلاق في تسيير قوافل العودة الامنة للنازحين السوريين الى بلادهم.

> **الدول المانحة تدعم النازحين لبرامج وغايات سياسية لا قدرة للبنان عليها**

■ ماذا عن الجانب السوري الذي يبدي استعدادا لمعالجة ملف النزوح لكنه يربط الامر ضمنا برفع الحصار عن سوريا؟

□ صحيح هناك تجاوب كبير من قبل الدولة السورية في هذا الملف الذي يخصهم بشكل رئيسي، وعليهم المضي فيه حتى النهاية من اجل احباط المؤامرة عليه من خلال المتاجرة بهذا الملف. على الرغم من الحصار الجائر من قبل اميركا والغرب لسوريا، فان الدولة السورية قدمت كل التسهيلات اللازمة من اجل عودة كريمة وآمنة للنازحين.

■ متى سيصبح ملف النزوح السوري في لبنان على قائمة المعالجة الدولية؟

□ ان المتاجرة بهذا الملف يجعل من النازحين ضحايا الاستغلال السياسي من قبل اميركا والغرب، وهذا الملف في رأيي يستعمل للضغط والمقايضة على طاولات المفاوضات المرتقبة، لاسيما في ملف الغاز والنفط، خصوصا بعد ثبات وجود الدولة السورية برموزها السياسية الحالية، اي برئاسة الرئيس بشار الاسد.